

حتى الان لا يوجد أي معيار او قانون لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين لرخصة

الإقامة ان كل المعلومات و الإجراءات و التي وقع نشرها عن طريق شبكا whatsapp . التواصل الاجتماعي و الرسائل القصيرة و تطبيق واتساب والتي تتحدث عن إمكانية تسوية الوضعية القانونية في ما يخص رخصة الإقامة عن طريق دفع ملف لطلب الإقامة في مكتب البريد هي جميعها معلومات غير صحيحة و كاذبة. هذه المعلومات هي خاطئة و خطيرة وذلك لان:

حتى إذا وقع تقديم الملف لموظفي مكتب البريد المصرحين بقبول الملف، فإن ذلك لا

يمكن المهاجر من الحصول على أية رخصة إقامة وأيضا لا تمكن طالب الحماية

الدولية من الحصول على رخصة إقامة بسبب العمل. إن هذه الحالة والتي يقع حاليا الدعاية لها، هيا فعلا تحيل صريح على القانون، حيث يقع الطلب من المهاجر أن يدفع النقود لتسجيل الطلب او البعثة. بحكمة عدم وجود معلومات رسمية، فإن تقديم الملف عبر البريد لا تخدم مصلحة المهاجر، بل أيضا من الممكن أن تسبب له مشاكل وتعقيدات في حالة وجود .

إجراءات رسمية ومعتمد من قبل الحكومة لتسوية وضعيتهم القانونية. أيضا من الممكن أن يتسبب ذلك للمهاجرين في الطرد من البلاد. جمعية ASGI لبحوث القانونية في ميدان الهجرة

تدعو المهاجرين بالاتصال بالجمعيات المدافعة عن حقوقهم والى مكاتب

الاستعلامات و النقابات ومكاتب الرعاية، وذلك للتأكد وطلب معلومات صحيحة قبل التقدم بإجراءات تسوية الوضعية القانونية لرخصة الإقامة.